العدد (1792) السنة السابعة - الثلاثاء (11) أيـار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تصريحات متباينة بشأن اطلاقها من جديد

المـالـيـة تـعـلّـق سـلـفـة المـوظـفـين وتـؤجـل الاحـلام

أحـلام مـؤجـلـة

قرار وزارة المالية بأيقاف منح السلف للموظفين، أثارت ردود أفعال تلك الشريحة التي جعلت من مبلغ الخمسة ملايين على الرغم من ضآلته نقطة شروع لنسج وبناء العديد من الاصلاح التي من شأنها النهوض بواقع تلك الشريحة، بعضهم أستدان المبلغ مسبقا ودفعه كقسط أولي لشراء سيارة، أو اثاث منزلي، او لبناء غرفة داخل منزل مزدحم بعدد افراد عائلة كبيرة... أسئلة مهمة نضعها على طاولة أصحاب القرار... ماذا يفعل هؤلاء؟ وهل الوزارة حين أطلقت السلفة لم تضع في حسابها الموازنة الكافية لجميع الموظفين؟

فريق المدى
تصوير : مهدي الخالدي

سكن لسنوات طويلة مع اهله في البيت الصغير ذي ١٣٠ مترا مربعا، وتزايد نفوس الموجودين بعد ان تزوج اخوانه الثلاثة في المنزل نفسه حتى ضاقت بهم الجدران وقلبوا المطبخ الى غرفة نوم لاخر عروس دخلت المنزل الصغير.جاسم حساني (٤٠) عاما، يعمل موظفا في احدى دوائر وزارة الصحة، ومرتبه المتواضع يكاد لايسد نفقاته المقننة، وافواه اطفاله لاتسكت عن طلبات المدارس وشراء الملابس، وجل تفكيره توسيع البيت المكتظ بالساكنين ليجد الراحة مع اطفاله الاربعة. حينها جاء نبأ السلفة التي اعلنت عنها وزارة المالية، واستبشر جاسم بالخمسة ملايين لكي يبني غرفة او اثنتين فوق المنزل، لكن وزارة المالية قد أبت ان تجعل الامل يدب في بيت جاسم المزدحم حينما اعلنت عن توقف السلفة الممنوحة من قبلها!

ما بعد الوعود!

مجموعة كبيرة من الموظفين،وقفوا حائرين من قرار وزارة المالية، بإيقاف صرف السلف المالية وحتى أشعار أخر فالأمر لايخلو من مخاطرة كبيرة قد يتعرض لها الموظف بعد ان تكفله موظفون آخرون وهكذا أصبح الأمر مثل الحلقة التي تدور بين الموظفين وكل موظف يتمنى أن يحصل على المبالغ قبل غيره،وفي الوقت الضائع يأتي قرار وزارة المالية بإيقاف صرف السلف للموظفين ودون سابق انذار. وغالبية الموظفين كانوا يشتكون من الروتين الممل لدوائرهم والتعقيدات التي استنفرتها مصارف الرشيد والرافدين والتي جعلت البعض من الموظفين يقفون في طوابير طويلة تذكرنا بطوابير الأسواق المركزية. بعض مدراء فروع هذه المصارف قام بإجراء قرعة أسبوعية ومن كان سعيد الحظ وسحب اسمه او من كان لدية (معرفة) بأي موظف كان حتى ان كانت درجته الوظيفية لا تمكنه من الجلوس خلف مكتب أنيق!

لا تخلو من «الواسطة»

فيما يقول سلمان محمد مدرس في مدرسة اليافعين لقد قدمنا أوراق الحصول على السلفة منذ مايقارب الشهر تقريبا لكن مصرف الرافدين فرع زوية قال ان موعد استلامنا سوف يكون يوم ٢٠١٠\٦\٥مع العلم ان البعض من المدرسين والمعلمين استلموا المبلغ قبلنا لان لديهم (واسطة)! وما سوف يكون مصير معاملتنا الان الركن على الطاولات ام وضعها تحت أقداح الشاي عند تناول الموظفين فطورهم الصباحي،بينما يقول ثامر حسين موظف في وزارة التجارة،أكملنا كافة الإجراءات المطلوبة من اجل الحصول على مبلغ السلفة وانا من ضمن من كان حظه عاثرا لأنه لم يحصل على مبلغ السلفة حتى وقتنا الحاضر وقت تورطت واشتريت أثاثاً للبيت بالتقسيط وألان انا في حيرة في أمري فماذ اخبر ألان صاحب المحل هل اخبره بوقف صرف السلفة او ماذا.

قطعة الأرض المهملة

بينما كان الحال مع عمار كاظم احد موظفي (وزارة الصناعة) ومن ضمن الكيانات المنحلة في التصنيع العسكري، قد عزم على بناء قطعة ارض كان قد اشتراها قبل سنوات وتركها الى حين تأتي الدنيا بما لايتوقعه! لانه كان مدركاً بأن السنوات الطويلة التي قضاها متنقلا بين مشتمل وشقة والتي تقصم ظهر مرتبه الى النصف او الاكثر احيانا لن تزول مالم تظهر معجزة في طريق حياته. كانت السلفة التي وصلت الى مسامع عمار قد جددت الامل واعطته فرصة التفكير من جديد في بناء قطعة الارض المهملة، ولكنه الان ادرك بأن زمن المعجزات قد ولى ولن يرى السلفة حتى في الاحلام!

الحصول على سيارة!

حيدر محمد موظف في وزارة التعليم العالي كان لديه رغبة كبيرة في الحصول على سيارة بعدما قضي سنوات طويلة متنقلا بين « التاتات « ومن ثم « الكيات « وكانت الفرحة كبيرة حينما سمعت زوجته واطفاله بأنه سيأخذ سلفة تمكنه مع ماادخره طوال عمره الوظيفي، ولكن بعد ان تأخرت السلفة استدان من صديق له على حساب السلفة القادمة، وبعد ان توقفت السلفة اصبح حيدر في موقف الحائر.

انما لتقديم الشاي لضيوف المدير ومعاونيه،فان معرفة هذا الشخص تعتبر بأن السلفة قد اصبحت في جيبك!

شريحة مظلومة

فيما يرى بهاء شاكر موظف في وزارة الزراعة بأن شريحة الموظفين قد ظلمت في السنوات السابقة ابان حكم حزب البعث وقلص من راتبه حتى جعله اكثرشرائح المجتمع بؤسا في البلد واصبحت كلمة وظيفة مثيرة للضحك لانه سيقضي حياته يهرب من الديون ويركب الدراجة الهوائية وظهره محني من رزم الازمات. ويقول « بعد التغيير كانت هناك بوادر لانصاف الموظف وتميزه عن بقية الشرائح لاعتبارات الشهادة والخبرة والخدمة الطويلة، لكن هذه التفضيلات كانت تدخل في المد والجزر ويوميا نستلم وعوداً ونرتبها في اذهاننا ونبني عليها الامنيات ولكن بجرة قلم تهدم قصورنا الرملية، وهذا مايحصل الان بعد الوعود التي قطعت لنا بالتسليف ولكن ايضا ستلغى بجرة قلم «. ويعتقد بهاء بأن وزارة المالية كانت احدى محطات الدعايات الانتخابية، فهو يتذكر في احد الأيام قرأ في الصفحة الاولى وبالخط العريض في إحدى الصحف التابعة للاحزاب السياسية بأن وزير المالية يذكر بأن السلفة ستنطلق سواء كان او لم يكن في الوزارة، وجاء هذا الموضوع في اوقات الدعايات الانتخابية، وربما بعد انتهاء الانتخابات قد انتهى مفعول الوعود! كما هدد الكثير من الموظفين الذي ينتظرون الدور في استلام السلفة بتنظيم تظاهرة سلمية تجوب شوارع العاصمة والعراق بأسره اذ لم تطلق السلف من جديد.

توقف أطلاق السلف

حيث أعلنت وزارة المالية العراقية، يوم الأحد الماضي، توقف فرعي مصرف الرافدين والرشيد عن منح السلفة الحكومية لموظفي الدولة والبالغة قيمتها خمسة ملايين دينار عراقي بسبب نفاد الأموال المخصصة للمشروع، مؤكدة أنها ستباشر بتسليف الموظفين مرة أخرى بعد شهر أو شهرين من الآن.

وأشارت الوزارة إلى أن « المالية لا نية لديها لإلغاء السلف الخاصة بالموظفين، كاشفة في الوقت نفسه أن الوزارة ستباشر بتسليف الموظفين مرة أخرى بعد شهر أو شهرين من الآن بعد أن تستحصل على بعض الأموال التي تم تسليفها مسبقا لبعض الموظفين.

والجدير بالذكر ان السلف التي تقدم إلى الموظفين والبالغة خمسة ملايين دينار، سيتم تسديدها خلال خمس سنوات وبفائدة تبلغ ٦٪، من خلال عدد من المصارف المختصة بتسليف الموظفين البالغ عددها عشرة مصارف للرافدين وعشرة مصارف للرشيد فقط في بغداد، إضافة إلى مصرفين في كل محافظة».

ويعتبر القرض سلفة في حال وجوب تسديد المبلغ كاملا قبل تقاعد الموظف، في حين يعتبر قرضا في حالة إمكانية تسديده إلى ما بعد انتهاء الخدمة الوظيفية وإحالة الموظف على التقاعد.

ويذكر أن وزارة المالية قررت منذ عام ٢٠٠٨ وعن طريق مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع وزارات ودوائر الدولة، منح الموظفين سلفا وقروضا مختلفة على أن لا تقل خدمة الموظف عن خمس سنوات وفقاً للشروط والضوابط المحددة لذلك.

وكيل وزارة المالية

وفي تصريح لوكيل وزارة المالية فاضل نبي للمدى قال: ان وزارة المالية لن تلغي منح السلفة المالية للموظفين انما وقفت من اجل إصدار بعض التعليمات والضوابط الجديدة،واضاف فاضل ان وزارة المالية تعمل دائما في تقديم افضل الخدمات للمواطن العراقي وبدورها وزارة المالية تطمئن جميع المنتسبين في الدوائر والمؤسسات الحكومية ان وزارة المالية سوف تطلق منح مبلغ السلفة من جديد بعد اسابيع قليلة من توقفها ولا يحتاج الامر الى الاستياء والخوف انما الغاية من التريث في منحها لتحقيق الافضل والعدالة للجميع دون استثناء.

فيما قال عضو مجلس ادارة مصرف الرشيد حسين القزاز في تصريح سابق (للمدى) بأن وزارة المالية أصدرت تعميما الى مصرفي الرشيد والرافدين لايقاف هذه السلف اعتبارا من الخميس الماضي وحتى اشعار اخر.

لا زيادة ولا سلفة!

والموظفون قد تناقلوا أخباراً متضاربة حول طلاسم السلفة، فتارة يقولون أنها دون فائدة وتارة يقولون أنها ارتفعت الى عشرة ملايين حتى وضعت وزارة المالية حدا لهذه التكهنات حيث صرح في وقت سابق مستشار وزير المالية ضياء الخيون للشؤون المصرفية يوم ٢٠١٠\٥\٦ بالنفي عن الانباء التي تحدثت عن رفع سقف السلف الممنوحة لموظفي دوائر الدولة الى عشرة ملايين دينار بدلا من خمسة ملايين دينار.

واوضح الخيون ان مصرفي الرافدين والرشيد مستمران بصرف سلفة الخمسة ملايين دينار لموظفي دوائر ومؤسسات الدولة كافة المعينين على الملاك الدائم ولا صحة لزيادة مبالغ هذه السلفة او رفع سقفها الى عشرة ملايين،ولم يتم اتخاذ اي قرار رسمي بشأن ذلك، كاشفا عن دراسة لإعادة النظر بمنح هذه السلف والتريث في صرفها خلال الفترة المقبلة.

وأشار الخيون «ان التخصيصات المرصودة لسلف الموظفين تصل الى تريليون دينار وتمت المباشرة بصرفها وستتوقف في حال صرف هذا المبلغ»،لافتا الى «ان تسديد الإقساط المستحقة لهذه السلف سيكفل باستمرار صرفها للموظفين الاخرين المسجلين عليها تباعا».

واضاف مستشار وزير المالية للشؤون المصرفية انه «لا توجد زيادة على السقف المحدد لسلف المتقاعدين والصحفيين البالغة ثلاثة ملايين دينار ولم يطرأ أي تغير فيها.

عقدة المستمسكات الثبوتية وروتين المعاملات.. هدر للمال والوقت

مـتـى تـتـحـول الحـكـومـة الـورقـيـة الى الـكـتـرونـيـة ؟!

حصل على مكافأة من احدى الدوائر التابعة لوزارة المالية، المكافأة كانت نظير خدمة قدمها لتلك الدائرة، وبعد علمه بمبلغ المكافأة التي كان في امس الحاجة اليها ذهب مسرعا الى الدائرة المعنية وكانت « المطبات « قد بدأت فور وصوله الى باب الدائرة! « وين رايح؟ وشعندك « كانت هذه كلمات رجل (الاف بي اس) الذي يقف عن باب المكان والذي انهال عليه بكم هائل من الاسئلة انتهت بدخوله الى الاستعلامات بعد ان افرغ رجل الامن ما في جعبته من أسئلة. ولكن على مايبدو ان القائمة لا تزال طويلة، فالاستعلامات اخذت الدور الاخر فيما تبقى من الاسئلة حتى شعر الرجل « المكافأ» برغبة بالرجوع والتخلي عن مبلغ المكافأة. اخيرا وصل الى الحسابات ليستلم المبلغ الذي وعد به! لكن كانت الورقة التي يحملها تحتاج الى توقيع ٧ موظفين لايزيدون ولايقلون عن هذا العدد! وتخيلوا الموضوع، موظف خرج لتناول الفطور، والاخر حشر في الازدحامات، والاخرى لديهااطفال ولاتستطيع تركهم اليوم لوحدهم في البيت، ومن تبقى فأنه مشغول بشرب الشاي! أحمد سعدي كان يريد استلام مكافأته ولكن لو كان لديه معاملة فكيف سيكون الامر؟

وائـل نعمـة
تصوير / سعد الله الخالدي

في الألفية الثالثة

ونحن في الألفية الثالثة والعالم يمضي في مسيرته مع التقدم العلمي والتكنولوجي والقفزات النوعية التي برزت في عالم الاتصال والبرمجة الالكترونية. الا ان دوائر الدولة في العراق باقية على ماهي عليه وكأنها تعيش في العصر الحجري، فالمواطن الذي لديه قضية في إحدى دوائر الدولة يبدأ بكاتب العرائض الذي يجب ان يكتب طلبه ويرسله ليجلب طابعاً من احد المح وفايلاً من محل اخر ثم يوجهه الى الدائرة ليستوقفه شخص لا يعرف حتى القراءة وعلى أن يفهمه قد أخذ من وقته ١٥ دقيقة ثم يتوجه الى الشباك الذي يجده مليئا بالمراجعين تحرقهم وتصهرهم حرارة الشمس. في حينها قد يتمنى اي مواطن أن لا تكون لديه أي معاملة اجرائية في دوائر الدولة، ومنهم من يضطر الى البحث عن شخصية لها صلة او معرفة مع أحد موظفي الدائرة التي تكون فيها معاملته ويدفع رشوة لتسهيل المعاملة!!.

حامد الذهب (٣٩) سنة (كاسب) يقول: قبل يوم من ذهابي لاحدى الدوائر الحكومية لانجاز معاملتي هيأت جميع مستمسكاتي الرسمية وغير الرسمية (الاصل والصورة) المطلوبة وغير المطلوبة خوفا من طلب احد الموظفين أحد المستمسكات ورجوعي ثانيا وهذا ما يؤخر المعاملة ليوم ثان، وعند وصولي الى الموظف المعني ورؤيته لمعاملتي ومستمسكاتي قال: ان (هوية الأحوال المدنية) ليست « ام الفسفورة « وكأن كل المستمسكات لاتغني عن « الفسفورة «. حينها اضطر حامد ان يغير هويته! ويدخل في متاهات دائرة الجنسية وهذا عالم اخر من الروتين.

(تعال باجر)!!

هذه المفردة لا تزال في أفواه اغلب موظفي الدوائر الحكومية، كما تقول ام محمد مدرسة متقاعدة: لا توجد معاملة في دوائر الدولة خصوصاً العقاري والطابو الا وتحتاج الى أشهور طويلة، وذلك لاعتماد وسائل قديمة للتاكد من الوثائق الثبوتية للشخص ونوع الملك وغيرها، ما يجعل لفظة (تعال باجر) كلمة مألوفة تردد بصورة طبيعية على لسان الموظفين في مثل هذه الدوائر.

تكرار المراجعة

عدم وضوح المطلوب من المراجع، تجعله يطرق أبواب الدائرة المعنية عدة مرات كما تقول هدى علي (ناشطة في مكافحة الفساد الإداري والتوعية الإعلامية): عدم دقة الموظف وإفهام المواطن ما المطلوب منه خصوصاً كبار السن، وطلبها تباعاً تجعل المواطن دائم التردد على الدوائر، يدور في دوامة لا يعرف الخلاص منها،وأيضاً وجود نقص في الوثائق تجعل الموظف المسؤول يهمل هذه المعاملة،وبالتالي ضياعها في زحمة الأوراق، ولعل الأمر واضح في دوائر الرعاية الاجتماعية التي تتعامل مع نوعية معينة من الأشخاص اغلبهم من الأميين وكبار السن.

إجراءات مملة

فؤاد حسن وجدناه في أحدى دوائر وزارة التربية حيث قال: لا اعلم ما هو الغرض من كتابة الطلب المعين الذي انا أريده عند الموظف الموكل بهذا الامر ومن ثم (تهميشه) من قبل المعاون ومن ثم رجوعه الى الموظف نفسه ليرسلك الى موظف اخر يطبع لك هذا الطلب وبعدها تعود الى الموظف الاول الذي بدوره يرسلك الى المعاون مرة اخرى ليوقع عليه، هذه من غير الصادر والوارد طبعا؟

تعـال بـاجـر

عقدة المستمسكات الأربعة

في كل مراجعة صغيرة او كبيرة يطالب المواطن العراقي بالمستمسكات الاربعة (شهادة الجنسية وهوية الاحوال المدنية وبطاقتي السكن والتموين) كما يقول المحامي سرحان عامل: تخفيف الاجراءات الروتينية يساهم في تطوير اقتصاد البلد، ودفعه للنمو بشكل سريع وثابت ويعزز ثقة الاخرين به، ولكن اليوم لاتكاد معاملة صغيرة ولا كبيرة تنجز الا فيها هذه المستمسكات،وفي حين وصلت درجة التعامل في اغلب الدول الاخرى الى احدث الطرق، ولعل استخدام (فيزا كارت) هومن الامور الشائعة، ولكن بلدنا ما زال يراوح في مكانه من خلال التعامل بالاسلوب القديم.

قدم الوسائل المعتمدة

ولعل الملاحظ على الدوائر الحكومية هو قدم الاليات المعتمدة لديها، كما يقول هادي حسان موظف اضابيرفي احدى دوائر وزارة الاسكان: اغلب الدوائر الحكومية ما زالت تعمل بالاسلوب القديم وطريقة الملفات الورقية المعرضة للتلف والضياع، علما ان اغلب دول العالم تجاوزت هذه المرحلة قبل عقود كثيرة من خلال الاعتماد على وسائل الخزن الحديثة على الحاسوب والاقراص الليزرية، حتى يسهل الوصول لاي معلومة بصورة دقيقة بمجرد ضغطة زر صغيرة فأين نحن من كل هذا؟، فمازالت الاوراق نفسها تتكرر في نفس المعاملة والمعلومات هي في كل جرد، علما ان بعض الدوائر قامت بخطوات جيدة ومهمة من خلال ارسال المعلومات عبر (الاميل) كي لايكون احتكاك مباشر ما بين المواطنين والموظف وبالتالي يقلل من فرص الفساد الاداري.

فيما قال (احمد عبد) المراجع في احدى الدوائر التابعة لوزارة الداخلية: ان مشكلتي بسيطة ولكن لا اعرف متى تنتهي فاليوم هو الرابع لي في هذا الدائرة ولم تنته بعد والسبب هو الموظف الذي اجده اليوم، ولا استطيع ان اصل اليه او ان اجده في اليوم الاخر، وهذا بسبب اجتماعه او خروجه ولا يوجد بديل يحل محله؟اما السيد محمد مرتضى (مراجع) فقال: الروتين قاتل ارجو الخلاص منه، ولكن وفق اساليب حديثة ومتطورة نستغني بها عن هذه المراجعات المملة، نعم هناك حقوق للمواطن والدولة، ولكن ليس على حساب المواطن الذي يتأخر أياماً في بعض الحالات تاركا عمله في سبيل انجاز معاملة معينة، وها انا ومنذ ايام لم تنجز معاملتي والسبب هو خطأ بسيط في تاشير الكتاب (الصادر)، علما ان جميع المعلومات الأخرى صحيحة. اما حسن حيدر (مراجع) فقال: التطور الحاصل في دول الجوار يجعلنا في حيرة وتساءل متى نصل الى ما وصلت اليه هذه الدول، فاننا نسمع بالاجراءات البسيطة غير المعقدة في اغلب دوائر هذه البلدان التي تعمل من اجل مواطنيها، املنا ان نحذو حذو هذه الدول، ونغير من هذا الروتين.

تحصين قانوني!

هل (الروتين) كلمة صحيحة أم هي مصطلح أطلق على الإجراءات المملة التي تتبعها الدوائر، أم هو اجراءات قانونية لها فوائد ومضار، وإذا كانت هناك فوائد ألا يمكن التقليل من هذه الإجراءات لتخفيف العبء عن المواطن وانجاز معاملته بأسرع وقت ممكن؟

عادل شاكر مسؤول القانونية في دائرة الضريبة يقول: ان الروتين هو تحصين قانوني او اجراء قانوني الغرض منه عدم التلاعب او التزوير، وهو ايضا ضمان للحقوق، وقد جمعتني بعض الدورات في خارج البلاد مع شخصيات مختلفة، ومن دول عديدة تناولنا هذا الموضوع ووجدت في بعض الدول نفس هذه الاجراءات والمراجعات، وهذا ناتج عن اسباب عديدة.

اما حسان علي مدير قسم التخطيط في دائرة التقاعد يقول: الروتين هو الاجراء السليم لضمان حق الدولة والمواطن من حالات عديدة قد تحصل، وفيما يخص دائرتنا ولكثرة المراجعين فان عملنا يتطلب التعاون من قبل الدوائر المعنية في التقليل من الاخطاء التي تجبرنا على عدم قبول طلب المراجع وهذا مما يأخره. ويمكن للروتين أن تكون له فوائد أخرى حيث انني شاهدت الكثير من دوائر الدولة ان الروتين المتبع قد وفر فرص عمل للعاطلين!! فبعض الدوائر الحكومية تتبع مجموعة من الاجراءات، فبعد سلسلة من المرجعات ومن الشباك يأتي دور ملء (استمارة المعلومات) وهذه لا تملأ باي قلم بل تملأ من قبل (آلة طابعة) يعمل عليها عدة اشخاص خارج المديرية وهنا المديرية قد وفرت فرص عمل للعاطلين وأحيت التراث بالرجوع إلى هذه (الآلية).

النظام المصرفي

ولابد من ثورة لاصلاح النظام الاداري في العراق خصوصاً في القطاع المصرفي كما يقول سعيد صادق مسؤول ائتمان في مصرف الشمال: النظام الاداري يحتاج الى اعتماد الوسائل الحديثة في طريقة الخزن وتسلم الملفات و (الفايلات) الورقية التي اصبحت من الماضي ولابد من ادخال كل الموظفين في دورات تأهيلية في كيفية التعامل مع الوسائل الحديثة،واعتماد نظام معلومات مركزي في كل دائرة، بدلاً من الطلب في كل مرة من الموظف احضار المستمسكات (الشهادة والهوية وبطاقة التموينية والسكن)، بعض الدوائر اعتمدت هذا النظام فقط لموظفيها ولكن اهملت التعامل مع المواطن الذي يجب ان يكون التعامل معه على ذات النظام كي يقلل الاحتكاك مع المواطن.

ويضيف قائلا: النظام المصرفي الذي يقوم عليه البلد اليوم بحاجة الى اصلاح جذري، حيث الانظمة المعتمدة قديمة جداً وتعود الى خمسينيات القرن الماضي، فمثلاً لماذا يطلب من الشخص الذي يفتح حساباً جارياً او يودع مبلغاً مالياً، يحتاج الى كفيل او ضامن؟، نحن بهذه الطريقة البالية نجعل رؤوس الاموال تهرب، بدلاً من وضعها في المصارف ثم مثل هذه الاساليب تقلل ثقة الاخرين خصوصاً الاستثمار الخارجي الذي يريد نظاماً اقتصادياً متطوراً كي يساهم في حركة الاستثمار والاعمار.

الحلول والمقترحات

وبشأن الحلول المقترحة للتقليل من الروتين او القضاء عليه قال الاستاذ علي احمد مهندس في وزارة العلوم والتكنلوجيا: الحل الامثل للقضاء على الروتين هو ادخال البرمجة الحديثة التي تسهم بشكل كبير في حل العديد من سلسلة المراجعات، وذلك لوجود كافة معلومات الموظف او المراجع وبهذا لا نحتاج الى الذهاب والرجوع من موظف الى اخر، ومن ضمن هذه الحلول اللجوء الى الدورات المكثفة في ادارة الاعمال التي تسهم في التقليل من الروتين.

فيما يقول المحامي عادل العزاوي إن «العديد من الشركات الاستثمارية تفكر جدياً اليوم في الخروج من العراق بسبب الروتين المتبع لدى الحكومة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والتي غالباً ماتكون إلا تصرفات ذاتية ولاتستند إلى نمط قانوني أو دستوري».

وأوضح أن «على الحكومة أن تقوم بتسهيلات مهمة لدخول الشركات الاستثمارية في العراق ووضع آليات قانونية محددة لاتصطدم فيما بينها وإلا سيشهد العراق هجرة للشركات». وفيما يخص الحلول المقترحة للخلاص من الروتين في دوائر الدولة اوضح قائلا يجب ادخال نظام الشبكة الالكترونية الذي يربط دوائر الدولة فيما بينها، لتقليل زيادة الاوراق المطلوبة من المواطن والاكتفاء فقط بتقديم الطلب، وفتح مكاتب الموظفين أمام المواطن، بحيث يكون المواطن والموظف في نفس الغرفة او القاعة ويتكلم معه وجهاً لوجه ليس من وراء حاجز او شباك احتراماً للمواطن، كما يجب تغيير الموظفين بين فترة وأخرى من مكان لاخر لكي لا تكون له القدرة على معرفة ثغرات الدائرة ويختلس منها و الغاء الطوابع المالية التي توضع في المعاملات واستبدالها بنقد يدفع للدولة، فما هو الداعي لبعثرة الاموال وادراجها داخل الاوراق؟!

فيما يقول الدكتور محمود قاسم شريف مدير عام دائرة تكنلوجيا المعلومات في وزارة العلوم والتكنلوجيا بأن الحكومة الالكترونية التي تربط الوزارات مع بعضها وتجعل المراجع بعيداً عن الاحتكاك مع الموظفين قد يكون من العوامل المهمة والاساسية في تقليص الروتين. وعن مفهوم الحكومة الالكترونية وخصائصها وما ستقدمه من فوائد للمواطن العراقي، حدثنا قائلا الحكومة الالكترونية تؤدي عملها في تحسين علاقة المواطن بالحكومة وبالعكس، ونشر الشفافية، ودعم ثقة المواطن بالحكومة، ومكافحة كل انواع الفساد، فحينما تكون المعلومة متاحة لكل المواطنين ويمكن لاي شخص ان يطلع على كيفية صنع القرار بشكل شفاف يمكنه ان يتعرف على حقوقه ويمكنه ان يحاسب ويراقب الحكومة، لذلك الحكومة الالكترونية هي خطوة اولى لنشر الشفافية ومكافحة الفساد.